The Quality of Life for Residents of the Desert Areas in the Sultanate of Oman "Approach to Activate the Active Citizendhip"

Abdelwahab Gouda Elhayes

Abstract: This study explores the levels of quality of life in relation to the desert residents' active citizenship. The study reviewed the concepts of quality of life and citizenship, along with its aspects, levels, theoretical content, and real indicators. The descriptive method was applied, using a comprehensive field survey, and targeting the whole population of the "Oil Concession" region in Oman. The study revealed the poor quality of life of the desert's residents, that is reflected by the poor quality of domiciles, the low level of satisfaction towards services, utilities, infrastructure, educational facilities, health care, electricity, water, sanitation, and its effects on community's civil and political participation, Hence the difficulty of access to active citizenship. The study recommends the adoption of the concept of active citizenship, and its development through the socialization of citizens.

Keywords: Quality of life, Citizenship, Active citizenship, Residents of the desert.

نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عُمان
"مدخل لتفعيل المواطنة النشطة"

عبدالوهاب جودة الحايس(*)

ملخص: تسعى الدراسة إلى تعرف نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية، وقد استعرضت مفهوم نوعية الحياة، والمواطنة بصورها ومستوياتها، ومضامينها النظرية ومؤشراتها الواقعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، باستخدام طريقتي المسح الاجتماعي والجماعات البؤرية، معتمدة على أداتي المقابلة ودليل الجماعة البؤرية. واعتمدت الدراسة على المسح الشامل للسكان بمنطقة امتياز النفط بسلطنة عُمان. وكشفت الدراسة عن وجود بعض الانخفاض في مستوى نوعية الحياة لدى السكان بالمناطق الصحراوية، متمثلة في: انخفاض مستوى حالة المسكن المعيشي وعدم الرضا عن خدماته ومرافقه، وانخفاض مستوى المعيشة، وتدني حالة الرضا عنها لدى سكان البادية، وانخفاض مستوى خدمات البنية الأساسية، والمرافق التعليمية والصحية، والكهرباء والماء والصرف الصحي، وتدني مستويات الرضا عن مختلف المرافق المتاحة لهم بتلك المناطق، وانعكاس كل ذلك على انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية (مدنياً وسياسياً). وقد أوصت الدراسة بأهمية الاتجاه نحو تبني مفهوم "المواطنة الفاعلة" وتنميتها عن طريق نوعية الحياة، والتنشئة الاجتماعية للمواطنة.

المصطلحات الأساسية: نوعية الحياة، المواطنة، المواطنة النشطة، سكان الصحراء.

- مقدمة:

ارتبط تطور مفهوم المواطنة بتطور مفهوم الدولة عبر العصور. ويرتكز مفهوم المواطن المعاصر على قاعدة "العلاقة بين الفرد والدولة" وفق القانون الذي يحكم

(*) قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

تلك الدولة، وما يشتمل عليه من حقوق وواجبات. وفي هذا الصدد أشار (الكواري، 2001) إلى أن ممارسة المواطنة تتطلب توفير حد أدنى من الحقوق. ويتضمن مفهوم المواطنة أبعاداً اجتماعية وسياسية تستند إلى قضايا فلسفية تتعلق بتعليم المواطنة (إيفانكارين، 1998). وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والإنترنت، لتصبح الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز أساسية للمواطنة المعاصرة، وسمة من سمات الدولة الحديثة (ليلة، 2007). وتهدف المواطنة إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه، وتفاعله مع مواطنيه عن طريق المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه على مختلف الأصعدة (زيدان، 2007).

وعلى ضوء ذلك، تعد المواطنة تعبيراً عن المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، وهي علاقة متبادلة بين الدولة والمواطنين. وتتحقق المواطنة الفاعلة من خلال تفعيل دور الأفراد من النساء والرجال للمطالبة بحقوقهم ومستحقاتهم الأساسية: ليس فقط الحق في التصويت أو المشاركة في صنع القرار السياسي، ولكن أيضاً الحق في العمل اللائق وكسب الرزق، وفي تأمين الرعاية الصحية والتعليم لأنفسهم ولأسرهم، والإفادة من الرعاية الاجتماعية، والحفاظ على الكرامة الشخصية، وتكريس هذه الحقوق. فالمواطنة الفاعلة أداة لتوسيع مدى الفرص المتاحة للإنسان، وترتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، وتحفيز العمل الجماعي وسيلة لضمان تلك المساواة. وعلى ذلك فإن تحقيق المواطنة يتطلب توافر مستوى مقبول من الحياة الكريمة للبشر؛ مستوى تحقيق الجودة الاجتماعية لمعيشتهم.

وتعد نوعية الحياة أحد أهم مقومات تحقيق المواطنة الفعالة في المجتمع، ولاسيما في المناطق الصحراوية البعيدة عن المراكز الحضرية، التي تتميز بندرة توافر الموارد والخدمات فيها. ويقصد بمستوى "نوعية الحياة" مستوى الخدمات الأساسية المتاحة أمام المواطنين ومدى رضائهم عنها، وما تحققه لهم من إشباعات. وقد أشارت البحوث والدراسات المتعلقة بالمواطنة إلى أن أهم شرط من شروط تفعيل المواطنة يتمثل في حصول المواطنين على الاحتياجات الأساسية من: المأكل والمشرب والصحة والإيواء والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة، وتوسيع

خياراتهم، ومدى إتاحة الفرص أمامهم للانخراط في الأنشطة المجتمعية ببيئاتهم المحلية.

وقد تم معالجة موضوع المواطنة النشطة ودراستها في العديد من الدول على المستوى العالمي، وربطه بمستوى جودة الحياة الاجتماعية – الاقتصادية ونوعيتها، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

– عالجت دراسة (ظاهر الجبوري، 2010) مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، مستعيناً بأداة استبانة، بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة البسيطة كوسائل للحصول على البيانات الميدانية. وقد طبقت الدراسة على عينة، قوامها (394) مفردة من طلبة جامعة الموصل. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إدراك 85% من المبحوثين بأن عليهم واجبات تجاه وطنهم، مقابل 15% انقسموا بين نكران الواجبات وعدم الدراية بوجود هذه الواجبات أصلاً. كما أشارت النتائج إلى أن غالبية المبحوثين (72,3%) أكدوا مسؤولية المواطن في المشاركة. وأن أقل من نصف العينة (45,4%) من المبحوثين يتمتعون بدرجة عالية من المواطنة، مقابل 30,2% بمستوى وسط، و24,4% بمستوى ضعيف. كما تبين أن هنالك علاقة معنوية بين جنس المواطنة ومفهومها؛ إذ اتضح أن الإناث أكثر مواطنة من الذكور. والشيء نفسه عن العراقة بين مفهوم المواطنة والخلفية الاجتماعية؛ إذ ظهر أن ذوي الخلفية الحضرية أكثر مواطنة من غيرهم. أما عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي ومفهوم المواطنة فقد أيدت الدلائل أن الطلبة من الطبقة المتوسطة هم أكثر مواطنة من غيرهم، هذا، ولم تتضح أية علاقة بين مفهوم المواطنة والحالة التعليمية للوالدين.

– أجرت (هناء الجوهري، 2010) دراسة حول نوعية الحياة لدى السكان المصريين في القاهرة، قارنت فيها بين سكان أحد الأحياء العشوائية، والأحياء الراقية، واتخذت من متغيري الدخل والمسكن متغيرين للتحليل، معتمدة على الجوانب الكمية والجوانب النوعية لمفهوم نوعية الحياة. وقد توصلت إلى أن نوعية الحياة لدى سكان الأحياء العشوائية منخفضة مقارنة بسكان الأحياء الراقية.

– قدمت (سارة البلتاجي، 2014) دراسة حول الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية لتداعيات ثورة 25 يناير، وقد هدفت الدراسة إلى تعرف تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن

الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري، وكذا تعرف تداعيات ثورة 25 يناير على أوضاع المواطنة النشطة في المجتمع المصري، والكشف عن العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي وأوضاع المواطنة النشطة في ظل ثورة 25 يناير. وكشفت الدراسة عن: أن ثورة 25 يناير قد أسهمت في تحسن مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري (كيف يتم قياسه والتحقق من الفرض، وضوابط القياس). كما انعكس انحسار المجال العام قبل ثورة 25 يناير على أوضاع المواطنة النشطة في المجتمع المصري، وأسهمت ثورة 25 يناير في تعزيز المواطنة النشطة على مستوى المجتمع المصري ككل، ووجود علاقة جدلية بين الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري.

– وعالجت دراسة (Brannan et al., 2006) قضية المواطنة النشطة من حيث الأهداف والممارسات في إنجلترا، انطلاقاً من توصيف البرامج والخدمات العامة الفعالة، سعياً نحو وضع أجندة للسياسة العامة في مجال الجريمة والإسكان والصحة والتعليم، التي تعتمد على دور المجتمع المدني وأنشطته داخل المجتمع. وركزت الدراسة على ضرورة الدراسة عن عوامل تفعيل دور الأفراد ونشاطهم، ومدى اندماجهم في المجتمع، وأهميته في التنمية.

– كما ناقشت دراسة (Hester, 2010) حول "قوة المريض: دراسة المواطنة النشطة في مجال الرعاية الصحية الهولندية"؛ حيث ركزت الدراسة على أهمية الدور الفعال للمرضى – كمواطنين – في حصولهم على الرعاية الصحية المناسبة، وحريتهم في اختيار الخدمة الصحية الأفضل لهم، وقدرتهم في التأثير على متخذي القرار من خلال تمكنهم من الإسهام بدور نشط وفعّال في تحسين الرعاية الصحية المقدمة لهم، عن طريق تقييمهم للخدمات وتقديم تغذية راجعة لمقدمي الخدمات الصحية من أجل الارتقاء بالخدمة الصحية ورفع جودتها. وقد انتهت الدراسة إلى أهمية دور المواطنين في مجال الرعاية الصحية؛ ذلك الدور النشط والفعال الذي يقوم به المواطنون في مجتمعهم.

– كما قدم (Peter & Arnab, 2010) دراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المواطنة النشطة داخل المجتمعات الديموقراطية، بعنوان: "المؤسسات، المواطنة النشطة، وجودة الديموقراطية في البرازيل والمكسيك"، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي لمدينتي ساو باولو

São Paulo ومكسيكو سيتي Mexico City بهدف الوقوف على مدى تحقق المواطنة النشطة في حالة الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني أو المشاركة فيها. وقد ركزت الدراسة على الجهود النشطة للمواطنين في الحصول على السلع العامة الحيوية بدلاً من الاهتمام والتركيز بالصراعات السياسية حول المواطنة واستحقاقاتها.

– وناقشت دراسة (O'Brien & Salonen, 2011) العلاقة بين حقوق الأطفال والمواطنة النشطة في نيوزيلندا والسويد، مبينة أن حقوق الطفل والمواطنة النشطة قد تم تأكيدها في السياسات العامة للتنمية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتم تناولهما في إطار فقر الأطفال. وقد افترضت الدراسة أن المواطنة النشطة لا تضمن تحسين حقوق الطفل كاملة لكل الأطفال، وأن الغالبية العظمى من الأطفال يعيشون في وضعية الفقر بسبب تركيز المواطنة النشطة على حياة الأفراد الناضجين فقط وليس احتياجات الأطفال وحقوقهم.

– مشكلة الدراسة:

لقد سعت السياسات الحكومية العمانية منذ بداية عام 1970م إلى تحسين نوعية الحياة للمواطن العماني كآلية لضمان الأمن الاجتماعي؛ حيث انتهج المجتمع العماني سياسات تنموية اعتمدت على التخطيط الإستراتيجي طويل المدى، بدأ بتنفيذ الإستراتيجية الأولى للتنمية (1970/ 1995م)، التي نُفِّذَتْ من خلال أربع خطط خمسية، سبقتها فترة تحضيرية من 1970 حتى 1975م. وقد حقق المجتمع العماني خلال تلك الإستراتيجية الأولى مجموعة من الإنجازات التنموية على جميع الأصعدة، انعكست على مستوى حياة المواطنين ونوعيتها. وتواصلت سياسة التخطيط الإستراتيجي للمجتمع العماني، سعياً نحو الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العماني، ومن ثم الحفاظ على إنسانية الإنسان في ظل التغيرات السريعة على المستوى العالمي وتصاعد مستوى الاحتياجات الإنسانية على المستوى المحلي، ودشنت إستراتيجية التنمية الثانية طويلة المدى (1995 – 2020) تحت شعار "الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020"، وهي تنفذ خلال خمس خطط خمسية. ويجري تنفيذ الخطة الثامنة للتنمية في عامها الثالث الآن. كما بدأت سلطنة عمان في وضع الإطار العام لإستراتيجية التنمية الثالثة (2020 – 2040)، النهج التنموي نفسه،

المستند إلى مبادئ الارتقاء بنوعية الحياة الاجتماعية الاقتصادية للسكان (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014).

وفي إطار السعي نحو تحقيق أهداف إستراتيجيات التنمية، طورت الدولة مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال مراحل النهضة التنموية تجاوباً مع التوجهات العالمية لمواجهة احتياجات المواطنين ومتطلبات الحياة الضاغطة التي تؤثر على نوعية حياتهم. وتم ذلك من خلال الأساليب العلمية المنظمة التي تحاول أن تتوافق مع إيديولوجية المجتمع وقيمه، ويشارك في صنعها وتقديرها كل من مؤسسات الدولة الحكومية، والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، ووضع البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة، بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع؛ سعياً نحو تفعيل قواعد المواطنة وتنشيطها بين السكان، ولاسيما سكان المناطق النائية.

على الرغم من الإنجازات المتتالية لخطط التنمية على مختلف الأصعدة بصفة عامة، فإن الضغوط الحياتية التي تعكسها أوضاع الحياة الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية، توضح أن الجهود المبذولة مازالت تواجه بتحديات كبيرة، تشكل عائقاً أمام نمو الأقاليم البعيدة عن العواصم وسكانها، ولاسيما في مجالات: إتاحة فرص العمل، وتقديم الخدمات اللازمة لتحسين نوعية حياتهم. فخلال الآونة الراهنة تزايدت معدلات الباحثين عن عمل، وارتفعت مستويات الأسعار لجميع السلع والخدمات عالمياً، ومن ثم محلياً، وارتفعت حدة التفاوت بين الشرائح الاجتماعية، ومن ثم انخفضت مستويات المعيشة لبعض الشرائح الاجتماعية في ظل المتطلبات الزائدة، وتصاعد قيم واتجاهات الاستهلاك والتفاخر والمظهرية، ومن ثم تدنى مستوى الرضا عن الحياة الشخصية. ونتيجة لانخفاض مستوى الرضا عن الحياة لدى سكان المناطق عامة والمناطق النائية خاصة، انخفض مستوى التفاعل، والمشاركة الاجتماعية، وضعف مستوى الاندماج الاجتماعي؛ الأمر الذي يصاحبه انخفاض مستوى المواطنة النشطة، ومن ثم زعزعت قيم الولاء والانتماء للمجتمع المحلي والوطني، ولاسيما بين سكان المناطق البعيدة عن العواصم، وتجلى ذلك في صور الهجرة خارج المناطق والتحرك نحو الدراسة عن مناطق أخرى للعيش.

وانطلاقاً مما سبق، تأتي أهمية رصد وتشخيص ملامح نوعية الحياة للسكان في المناطق الإقليمية الواقعة في الصحراء (البادية)، بعيداً عن العواصم، والوقوف على الجوانب المرتبطة بها، باعتبارها مدخلاً لتفعيل المواطنة النشطة لدى السكان المحليين. وبناء على ذلك، يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في التساؤل الرئيس الآتي:

"**ما مستوى أبعاد نوعية الحياة لدى سكان المجتمعات الصحراوية بسلطنة عُمان؟**"

- أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة الراهنة إلى ما يأتي:

- **على المستوى المعرفي:** التوصل إلى نتائج معرفية ومؤشرات تسهم في تطوير مفهومي: المواطنة النشطة والاندماج الاجتماعي، ونوعية الحياة وجودتها، ومن ثم الإضافة النظرية.

- **على المستوى التطبيقي:** توفير قاعدة بيانات حول مستوى نوعية الحياة في المناطق النائية للمخططين، تسمح بتجويد عملية رسم السياسات التنموية، وصنع القرار بالمجتمع، ومن ثم إعلاء قيم الولاء والانتماء الوطني، وتفعيل المواطنة النشطة. بالإضافة إلى التوصل إلى مجموعة من الآليات الإجرائية لتعزيز المواطنة النشطة، عن طريق توعية وتحفيز السكان المحليين نحو الاندماج الاجتماعي، والمشاركة في إنجاح التنمية المستدامة.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تشخيص حالة الأوضاع الحياتية للسكان المحليين بالمناطق الصحراوية بسلطنة عمان.

- الوقوف على مستوى نوعية الحياة لدى السكان المحليين كما يتصورونها في صحراء عمان.

- الخروج بمقترحات من شأنها الارتقاء بمستوى جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستوى المواطنة النشطة عند السكان.

– تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة، وتحقيق أهدافها، نحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1 – ما الخصائص المعيشية لسكان المناطق الصحراوية؟ وما مدى الرضا عنها؟ ويتم قياسه من خلال المؤشرات الآتية:

– الدخل الأسري ومصادره.

– مصادر تأمين المعيشة للأسرة البدوية.

– وضعية المسكن وخدماته لدى الأسرة المعيشية.

– الخصائص التعليمية والعملية.

2 – ما واقع خدمات البنية الأساسية بالمناطق الصحراوية ؟ وذلك من خلال تقييمهم لمستوى نوعية حياتهم في مجالات: المسكن، والتعليم، والصحة، والعمل، والنظافة.

3 – ما انعكاسات نوعية الحياة على المواطنة النشطة لدى سكان البادية؟

– الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 – منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، المستند إلى الاتجاه التكاملي في البحث، حيث استخدم الاتجاه الكمي المعتمد على البيانات الكمية، التي جمعت من حالات الدراسة بالميدان، بالإضافة إلى الاتجاه الكيفي استناداً إلى البيانات الكيفية التي جمعت من خلال المقابلات الفردية والجماعية المباشرة، والمجموعات البؤرية مع السكان المحليين.

2 – طرق جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على ثلاث طرق منهجية في جمع البيانات الميدانية من السكان المحليين بمناطق الدراسة. الطريقة الأولى: طريقة المسح الاجتماعي الشامل، حيث مسح جميع أفراد المجتمع بالمناطق المستهدفة، اعتماداً على وصف حالة السكان المحليين في التجمعات السكنية بالولايات الصحراوية، واستقصاء آرائهم وتصوراتهم حيال الأوضاع المعيشية، وتقييماتهم لتلك الوضعية. الطريقة الثانية: "طريقة الجماعات البؤرية"؛ حيث عقدت جلسة نقاش بؤرية بكل ولاية من الولايات التي شملتها الدراسة الميدانية مع (8– 12 فرداً) من السكان المحليين بالولاية؛ بهدف الكشف عن مستوى أنماط حياتهم، ومدى

توافر الخدمات الأساسية ورضائهم عن مستواها. أما الطريقة الثالثة، فهي طريقة " المقابلات الحرة المفتوحة"؛ بهدف التعمق في بعض الحالات؛ لاستقصاء بعض البيانات المتعلقة بنوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية، وإمكانيات تطويرها، وسبل اندماجهم في الحياة الاجتماعية.

3 – **مجتمع الدراسة وتصميم عينة الدراسة:** شمل مجتمع الدراسة جميع التجمعات السكنية بالمنطقة الصحراوية (البادية) في سلطنة عمان، وهي منطقة امتياز شركة نفط عمان، الممتدة من منطقة حمراء الدروع بولاية عبري في محافظة الظاهرة شمالاً، مروراً بتجمعات سكان الولايات الواقعة في محافظتي الداخلية والوسطى في وسط عمان، وانتهاء بالولايات الواقعة في محافظة ظفار جنوباً. والجدول الآتي يوضح مناطق الدراسة وفقاً للتوزع العددي للسكان والمساكن والأسر المعيشية بحسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2010 في سلطنة عمان.

جدول (1)
التوزع العددي للسكان والمساكن والأسر في مناطق الدراسة وفقاً للتعداد العام 2010، وحجم عينة الدراسة

الولاية	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	حجم العينة (أرباب أسر)
عبري	89222	21591	14045	64
بهلا	52500	122423	8279	107
أدم	14557	4903	2852	166
هيماء	1920	717	451	142
ثمريت	7562	2280	1353	309
مقشن	637	195	98	18
شليم وجزر الحلانيات	3047	1267	895	254
مجموع	169445	153376	27973	1115

المصدر: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2010، ومسح شركة تنمية نفط عمان.

وقد استبعدت عواصم ولايات: عبري، وبهلاء، وأدم من عينة الدراسة، واكتفي بسكان البادية؛ نظراً لعدم وقوع هذه العواصم في زمام مناطق امتياز شركة نفط

عمان. وقد شمل مجتمع الدراسة (1115) أسرة موزعة على نحو (74) تجمعاً سكانياً(*). وقد غطى المسح جميع الأسر بالتجمعات السكانية الواقعة في المنطقة المحددة.

عينة الدراسة: فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد اعتمدت على العينة الشاملة؛ حيث استقصيت بيانات جميع المفردات من السكان، الذين وجدوا في أثناء فترة المسح الاجتماعي، وقد حددت وحدة الدراسة في "الأسرة المعيشية"، ممثلة في رب الأسرة، أو من ينوب عنه. وفي معظم الأحيان كان يتم جلوس أغلب أفراد الأسرة في أثناء المقابلة المنعقدة لجمع البيانات، سواء المقابلة الفردية، أو الجماعية.

أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على أداتين رئيستين في جمع البيانات الميدانية، هما: أداة المقابلة المغلقة، طبقت على أرباب الأسر (وحدة الدراسة)، بينما حددت الأداة الثانية في كل من: حلقات النقاش الجماعية، والمقابلة الحرة، باستخدام دليل للمقابلة، سواء الفردية أو الجماعية؛ بهدف جمع بيانات نوعية حيال مدى المشاركة الاجتماعية النشطة للسكان في مختلف المجالات الحياتية.

– الإطار النظري للدراسة:

1 – نوعية الحياة – التأصيل النظري للمفهوم:

تعد نوعية الحياة نتاجاً لمجموعة من المتغيرات المتفاعلة والمرتبطة بوجود الأفراد في واقع موضوعي محدد يؤثر على إدراكهم وتقييمهم لهذا الواقع بشكل ذاتي، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات محددة، وعادة ما يعرّف مفهوم جودة الحياة استناداً إليهما وهما: البعد الذاتي، والبعد الموضوعي. ويتضمن البعد الموضوعي لجودة الحياة مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل: أوضاع العمل، مستوى الدخل،

(*) استعان الباحث ببعض البيانات من المسح الميداني الشامل حول: الإمكانات المتاحة واحتياجات السكان المحليين بمناطق امتياز البترول، الذي نفذته جامعة السلطان قابوس لشركة تنمية نفط عمان 2013. وكان الباحث أحد أعضاء فريق المسح. كما عقد الباحث نفسه مجموعة من جلسات المناقشات البؤرية في عدد من التجمعات السكنية بالصحراء.

المكانة الاجتماعية الاقتصادية، وحجم المساندة المتاح من شبكة العلاقات الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والبيئة الفيزيقية متمثلة في المسكن ومستوى خدماته. أما البعد الذاتي فيتمثل في الجوانب النفسية والمعنوية المرتبطة بمستوى الرضا لدى الأفراد عن واقعهم الاجتماعي الموضوعي، ودرجة تحقيق السعادة الاجتماعية (Bishop & Price, 2001; Yitzhak & Philips, 2000). وتؤكد جميع الدراسات محل الاهتمام بظاهرة جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية أن التركيز على بعد واحد فقط يؤدي إلى خلل في قياس نوعية الحياة. كما يبدو أن الارتباطات بين المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة كما تقاس: الرفاهية الشخصية العامة overall well-being، الرضا عن الحياة life satisfaction، والسعادة الشخصية personal happiness – ضعيفة (Myers & Diener, 1995).

وأشار جليمان وإيستربورك وفراي (2004) إلى تأكيد نتائج الدراسات السابقة في مجال نوعية الحياة أن جودة الحياة بالمعنى الكلي أو العام تنظم وفقاً لميكانيزمات داخلية، ومن ثم يتعين على الباحثين التركيز على المكونات الذاتية لجودة الحياة بما تتضمنه من التقرير الذاتي عن: الاتجاه نحو الحياة بصفة عامة، تصورات وإدراكات الفرد لعالم الخبرة الذي يتفاعل فيه، ونوعية طموحاته ومستواها (Gilman et al., 2004).

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف واحد لمفهوم نوعية الحياة، فإنه عادة ما يشار إليها بوصفها " إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع: أهدافه، وتوقعاته، وقيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، وحالته النفسية، ومستوى استقلاليته، وعلاقاته الاجتماعية، واعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة المحيطة بصفة عامة. وعلى ذلك، ينطوي مفهوم نوعية الحياة بهذا المعنى على مستوى جوانب معيشة الفرد ومستوى تقييمه الذاتي لظروف حياته" (WHOQOL Group, 1995).

وقد استندت الدراسة إلى مفهوم اليونسكو، والمنظمات الدولية حول نوعية الحياة؛ فقد أكدت منظمة اليونسكو شمولية مفهوم نوعية الحياة باعتباره مفهوماً يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية، والإشباع المعنوي الذي يمكن الفرد من تحقيق الحياة

وجودتها، وقد تضمن تسعة مؤشرات: المسكن، والصحة، والتعليم، والدخل، والبيئة، ووقت الفراغ، والأمن والسلامة، والطموح في المستقبل.

وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على هذه المؤشرات في رصد نوعية الحياة لدى السكان البدويين. وعلى ذلك، فإن **المفهوم الإجرائي لنوعية الحياة** في هذه الدراسة يؤكد أربعة أبعاد لنوعية الحياة: حاجات الفرد، والتوقعات بأن هذه الحاجات خاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه، والمصادر المتاحة لإشباع تلك الحاجات بصورة مقبولة اجتماعياً، والنسيج البيئي المرتبط بإشباع هذه الحاجات. وقد حدد الباحث منهجية دراسة نوعية الحياة وفقاً لمستويين، المستوى **الأول الموضوعي**، وتمثل في الأوضاع المعيشية، متضمنة مؤشرات: مستوى الدخل ومصادره، وأنماط الملكية، ومصادر تأمين المعيشة للأسرة، وظروف المسكن وخدماته. **أما المستوى الثاني** وهو المستوى المعنوي، فقد حدده الباحث في مستوى رضاء السكان حول: خدمات المسكن، والخدمات التعليمية، والصحية، والرضا عن مستوى معيشتهم، والأمن والسلامة، والعمل، والحالة الاقتصادية.

2 – المواطنة citizenship:

اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ بهدف إقرار المشاركة بجميع أبعادها سواء على المستوى العام أو الخاص في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لأسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون. وقد مر مفهوم المواطنة بتحولات عميقة في مضمونه عبر العصور، ويرى (علي ليلة، 2007) أن المفهوم قد ارتكز في المرحلة الأولى على الحيز المكاني الضيق للبيئة المحيطة، ثم تطور المفهوم في المرحلة الثانية – مع بروز الدولة القومية – ليشمل البعد أو الإطار القانوني بجانب البعد المكاني، وذلك مع ظهور الدولة اليونانية والرومانية القديمة، ثم تطور المفهوم في المرحلة الثالثة (مرحلة المشاركة السياسية) ليضاف البعد السياسي، واقترنت تلك المرحلة بظهور الثورة الفكرية والعلمية، وترسيخ مفهوم الدولة القومية، وتبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمع المحلي ذي الانتماءات الضيقة، ترتب على أثرها ظهور المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع على اعتبار أن المشاركة السياسية حق من حقوق المواطن. وفي هذه المرحلة أضيف إلى مفهوم المواطنة بعد آخر، تمثل في تحويل الأفراد من مجرد رعايا عليهم حقوق فقط إلى مواطنين لهم حقوق وعليهم

واجبات؛ مما أدى إلى تكوين رابطة عضوية قوية تقوم على التعاون والمشاركة بين أركان المواطنة الكاملة (المواطن – الدولة – المجتمع) على أساس التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات بين هذه الأركان. وجاءت المرحلة الرابعة لتتضمن متغيرات جديدة تتمثل في الاتصالات وتقنية المعلومات، متزامنة مع الشركات العابرة للقارات، وظهور العولمة بمختلف صورها، وقد أثرت على منظومة القيم ومنها قيم المواطنة: كالانتماء والولاء للوطن والمصالح العليا.

وبشكل عام فإن التطور الأول للمواطنة استند إلى الواجبات والالتزامات فقط على المواطنين تجاه الدولة، ثم تطورت إلى الطور الثاني المستند إلى "الحقوق" لنشهد المواطنة الحقوقية بمكوناتها الثلاثة (القحطاني، 2010):

المواطنة المدنية: وظهرت خلال القرن الثامن عشر، وتمثل الحقوق المدنية (حرية التعبير والفكر والحريات الدينية، والمساواة أمام القانون).

المواطنة السياسية: وظهرت خلال القرن التاسع عشر، وأكدت الحقوق المتعلقة بالمشاركة السياسية في إدارة الشأن العام، كالحق في التصويت والترشح للمناصب والوظائف العامة.

المواطنة الاجتماعية: وظهرت خلال القرن العشرين، وتعني ضمان الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن وحمايته من قوى السوق، ولا سيما من جشع الرأسمالية.

وبصفة عامة، لوحظ استناد معظم الدراسات السابقة في معالجة موضوع المواطنة إلى منظور قانوني، ينظر إلى مواطنة الفرد استناداً إلى الحقوق والواجبات فقط. وفي بعض الأحيان، يطور الباحثون المفهوم قليلاً ليشمل مستوى مشاركة الأفراد في التصويت على الانتخابات فقط. ويضع هذا المنظور المواطنة عند مستوى المواطنة القانونية المحدودة، الذي يقف عند مستوى اكتساب الفرد للجنسية، والمطالبة بالحقوق القانونية، دون النظر إلى أداء الواجبات بالصورة المأمولة. فقد وردت المواطنة في الموسوعة السياسية أنها: صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن.

مفهوم المواطنة:

المواطنة لغة: ورد في لسان العرب أن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله (ابن منظور، 2000م: 239). والوطن: مكان إقامة

الإنسان ومقره، ولد به أم لم يولد. فالمواطنة انتماء وولاء لعقيدة ووطن وقيم ومبادئ، والتزام من المواطن بتحمل مسؤوليته تجاه وطنه مقابل الحقوق التي يتمتع بها (عبدالله القحطاني، 2010). وتحدد دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مَرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" (الكواري، 2010)

والمواطنة اصطلاحاً: عرفتها موسوعة كولير الأمريكية؛ بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما. وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" (الموسوعة العربية العالمية، 1996: 310)، ويعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"، كما يحكمها مبدأ المساواة (غيث، 2000: 56).

ومن منظور إسلامي، انطلق كل من: الحبيب (2010)، وفهمي هويدي (1995) في تعريفهما للمواطنة من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، ومن ثم فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وتُتَوّج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. فالمواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (الوطن) وبين من يقيمون على هذا الوطن (الحبيب، 2010؛ هويدي، 1995).

وينظر علماء النفس إلى المواطنة على أنها "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" (هلال، 2000). ومن المنظور السوسيولوجي، استخدم مصطلح المواطنة في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والدولة؛ فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، لكن عليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات (غيث، 2000: 56). وتتحدد العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون،

ويحكمها المساواة (حسين، 2009). وأشار (MacDonald, 2003) إلى أن المواطنة تشير إلى مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافية والتربوية، التي كونت عبر الزمن نتيجة التغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية.

وتتميز المواطنة بقوة ولاء المواطن لوطنه وخدمته في مختلف الظروف، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي، الرسمي والتطوعي؛ سعياً نحو تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع. ويرى (الكواري، 2001) أن هناك عدة عوامل أسهمت في بلورة مفهوم المواطنة ومبادئها، منها: بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة، الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة. والمشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته، وحكم القانون؛ حيث انتشرت في الدولة القومية التي شكلت، صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتلبية الحاجات السياسية والاقتصادية، واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل هذا الإصدار بعد ذلك إما تدريجياً – كما في بريطانيا – وإما ثورياً – كما في فرنسا وأمريكا – إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع؛ حيث مثل ذلك قمة (المواطنة).

وتتضمن المواطنة ثلاثة أبعاد أساسية: **البعد الفلسفي والقيمي**: باعتبار المواطنة إنتاجاً ثقافياً إنسانياً؛ فهي تنطلق من مرجعية فلسفية وقيمية تمنح دلالاتها من مفاهيم الحرية، والعدل، والحق، والخير، والمصير والوجود المشترك. **والبعد السياسي – القانوني**: حيث تحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية والعلائقية داخل المجتمع؛ التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، كالحق في المشاركة والتدبير واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات، والقيام بواجبات المواطنة، الحق في حرية التعبير، الحق في المساواة وتكافؤ الفرص. **والبعد الاجتماعي والثقافي**: وهو أن المواطنة تصبح محدداً لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية؛ بحيث تصبح مرجعية معيارية وقيمية اجتماعية، وثقافية وناظماً مجتمعياً (وطفة، 2003).

وعلى ذلك، تعد المواطنة مجموعة من القيم والمعايير والنواظم لتدبير المجال العام المشترك. وتتجلى المواطنة في أربع صور على الأقل: **الانتماء، ويعني** الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن)؛ مما يجعل المواطن يندمج ويتمثل ويتبنى خصوصيات وقيم هذه المجموعة التي ينتمي إليها. **الحقوق**: وتعني التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن وفي السلامة، والصحة والتعليم والعمل والصحة والخدمات الأساسية العمومية، والحق في التنقل وحرية التعبير والانتماء والمشاركة السياسيين، والحق في الحياة الكريمة. و**الواجبات**: كاحترام النظام العام، وعدم خيانة الوطن، والحفاظ على الممتلكات العمومية، والدفاع عن الوطن، والتكافل والوحدة الوطنيين، والمساهمة في بناء الوطن وازدهاره. **والمشاركة المجتمعية في المجال العام**: كالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية العامة (الانتخاب والترشح)، وتدبير المؤسسات العمومية، والمشاركة في شؤون الوطن وقضاياه (وطفة، 2003).

3 – صور المواطنة ومكوناتها:

طرح علماء الاجتماع والسياسة صوراً عدة للمواطنة، واستند كل طرح إلى الخلفيات الثقافية والانتماءات الفكرية والإيديولوجية؛ فهناك صور متعددة حيث طرح (الجبوري، 2010) منها:

1 – المواطنة الإيكولوجية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".

2 – المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

3 – المواطنة المتحركة: وهي تعنى بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى (يس، 2005).

وأشار بعض الباحثين إلى أن المواطنة لا تقتصر على صورة واحدة عند المواطنين، فقد أشار (القحطاني، 2010؛ والسويدي، 2001) إلى أربع صور للمواطنة؛ المواطنة الإيجابية: وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني، ويقوم بواجبه المتمثل في القيام بدوره الإيجابي لمواجهة السلبيات. والمواطنة السلبية: وتعني شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف دوره عند حدود النقد السلبي دون القيام بأي عمل إيجابي. والمواطنة الزائفة: وتعني حمل الفرد شعارات ظاهرية فقط، بينما ينم واقعه الحقيقي عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن. والمواطنة المطلقة: وتعني

جمع المواطن بين دوره السلبي والإيجابي معاً تجاه المجتمع وفقاً لدوره والظروف التي يعيش فيها.

4 – مستويات المواطنة:

انطلاقاً من الأبعاد السابقة للمواطنة، طرح "بانكس" تصنيفاً للمواطنة ضمن طرق تنشئتها يتضمن أربعة مستويات رئيسة متداخلة ومترابطة فيما بينها، وهي (عبدالفتاح، 2011):

أ – المواطنة القانونية: وتمثل أكثر مستويات المواطنة سطحية؛ حيث تنطبق على المواطنين الذين يعدون أعضاءً من المنظور القانوني في الدولة، ويتمتعون بمجموعة محددة من الحقوق والواجبات تجاه دولتهم، ولكنهم لا يشاركون في نظامها بأية طرق هادفة وذات معنى. فهم يحملون جواز سفر يعود لتلك الدولة، يستخدمونه لسهولة التنقل من مكان إلى آخر، بينما هم بعيدون كل البعد عن تحقيق مفهوم المواطنة التي تعني التضحية والتفاني والعطاء لذلك البلد، وغالباً ما يطالب بحقوقه، ناسياً أو متجاهلاً واجباته تجاه الوطن.

ب – المواطنة المحدودة: وتنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يعدون مواطنين من المنظور القانوني في الدولة، ويحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية والوطنية والاقتراع على المرشحين والقضايا المطروحة للاستفتاء عليها فقط. فالمواطن يشارك فقط لتحقيق مصلحة شخصية لا للمصلحة العامة للبلاد، ولغايات التنظيم وسن الدساتير والقوانين التي من شأنها المساهمة في أمن الوطن واستقراره.

ج – المواطنة النشطة: وتتضمن اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز بكثير مجرد التصويت في الانتخابات إلى المشاركة الفعلية في بلورة معالم وسن وتطبيق القوانين والتشريعات الراهنة في المجتمع، وربما **يشارك المواطنون النشطون في الاحتجاجات أو المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والإصلاحات المعتادة المرتبطة بالمجتمع، ويتم تصميم وتحديد طبيعة الإجراءات العملية التي يتخذها المواطنون النشطون بهدف تدعيم البنى الاجتماعية والسياسية الحالية والحفاظ عليها في المجتمع.**

المواطنة الانتقالية: وتتضمن مجموعة الإجراءات العملية ذات الطابع المدني، التي يلجأ إليها من أجل إضفاء الطابع العملي على القيم والمبادئ والمثل الأخلاقية، بما يتجاوز مثيلاتها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الراهنة للمجتمع.

ويتخذ المواطنون ذوو الصبغة الانتقالية إجراءات عملية للارتقاء بسبل تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية حتى عندما تنتهك إجراءاتهم العملية أو تتحدى أو حتى تعارض القوانين أو التشريعات أو البنى القانونية الحالية في المجتمع.

5 – المواطنة النشطة Active citizenship:

اتخذت أغلب البحوث الأكاديمية "عمل مارشال" نقطة الانطلاق في دراسة موضوع المواطنة، على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي واجهها. وينطوي نموذج مارشال للمواطنة على مجموعة شاملة من الحقوق: كالحق في الحصول على الأمن، وقدر من الرفاهية الاقتصادية، وقدر من الرفاهية، إلى الحق في المشاركة في التراث الاجتماعي على نحو كامل، والعيش حياة كريمة وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع (Goul and Jensen, 2002). وقد حدد مارشال ثلاثة أبعاد في عمله الأساسي حول المواطنة هي: المدنية، والسياسة، والاجتماعية، والتركيز في هذه الدراسة ينصب على "المواطنة الاجتماعية"، وتشير إلى مجموعة من الحقوق والمسؤوليات الاجتماعية، والتي تنبع من كونه "مواطناً"؛ ذلك هو الشخص الذي يعد عضواً مشاركاً في المجتمع.

لقد كانت المواطنة نقطة محورية في تطوير السياسات الاجتماعية الدولية. ويعني المواطن كونه الشخص الذي له حق في الوصول إلى استخدام مجموعة من التدابير الاجتماعية في مجالات رئيسة، مثل: الصحة والتعليم، والسكن، والمساعدات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية. فالتعليم الإلزامي، والرعاية الصحية أمثلة بسيطة. وفي حالات أخرى، نتائج الوصول من الاستحقاقات المؤسسة خلال المشاركة في سوق العمل وأشكال مختلفة للضمان الاجتماعي. وتعد البطالة والتأمين الصحي أمثلة جيدة على ذلك.

والمعنى الضمني لرؤية مارشال يشير إلى أن حقوق المواطنة الاجتماعية سوف تتوسع مع مرور الوقت. ويأتي هذا التوسع في الحقوق السياسية كعنصر محوري، وكان التحدي من قبل العلماء اللاحقين وعن طريق التغيرات في تجارب السياسات الاجتماعية خلال العقود الأخيرة. التحدي الأول: كان التركيز الأكبر على المسؤوليات والالتزامات بدلاً من التركيز على الحقوق، وسلّط الضوء على وصفها بأنها "رؤية عامة للمواطنة". وتأكيد المسؤوليات والالتزامات هذا تجلى في الطرق المتنوعة حول المشاركة السياسية، والمشاركة الاجتماعية، وأسلوب الحياة،

والالتزامات العائلية، ولأهمية هدف الدراسة الراهنة، يكون العمل بأجر كمصدر أساسي للدخل، مع كون الفرد مسؤولاً عن الحصول على العمل وتأمينه، والتدريب هو الذي يعزز أو يحسن فرص العمل.

التحدي الثاني: التغير المهم والمرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتراب (منظور) المواطنة، وهو ما وصف بالانتقال من السلبية إلى الرفاهية الإيجابية. وفي الواقع، لقد برهن (Hvinden & Johansson, 2014) أن المواطنة "النشطة" و"السلبية" يمكن أن يرتبطا معاً بطرق متنوعة.

ويعد مفهوم المواطنة النشطة من المفاهيم الاجتماعية التي صاحبت الحداثة المتأخرة (العولمة)، وتنامي دور المجتمع المدني بوصفه شريكاً للقطاعين الحكومي والخاص (زلزل، 2006)؛ ليؤكد فكرة مبادرة المواطنين واستقلالهم عن دولة الرفاه الاجتماعي، والتوجه نحو المبادرات الموجهة للعطاء والعمل التطوعي، مع تنامي دور المجتمع المدني بوصفه شريكاً فاعلاً مع القطاعين الحكومي والخاص في التنمية ومواجهة ما خلفته العولمة من مشكلات (Jochum et al, 2005). وقد برز مفهوم المواطنة النشطة اتساقاً مع خصائص المجال العام الكوني نتيجة دوره المحوري في تحقيق التوازن بين النظام والحرية في عصر العولمة، ومن ثم تحقيق التماسك الاجتماعي والتكامل الاجتماعي؛ ذلك أن المواطنة النشطة تعبر عن الاندماج الاجتماعي من خلال ممارسة الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية استناداً إلى المشاركة في مستويات متباينة محلية وقومية وعابرة للقوميات (Jansen & Dekkers, 2006).

لقد تطورت دراسة المواطنة النشطة بوصفها مجالاً محدداً ضمن بحوث رأس المال الاجتماعي، وقد أشار "روبرت بوتنام" إلى أن "المواطنة النشطة" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة المدنية، التي تؤدي دوراً حاسماً في بناء رأس المال الاجتماعي، القائم على الثقة المجتمعية، والسعي نحو تحقيق أهداف مشتركة، ومن ثم تكوين شبكات ذات مستويات عالية ترتكز على القيم المشتركة التي تؤدي إلى تعزيز التعاون الاجتماعي بين الناس، وتقلل من فرص السلوك المعادي للمجتمع (Putnam, 2000). وعلى ذلك فإن المواطنة النشطة أحد أبعاد رأس المال الاجتماعي. وقد تطور استخدام مفهوم المواطنة النشطة مع تزايد الاهتمام بتعزيز مبادئ الديموقراطية والتشاركية والتمثيلية وضمان استدامتها من خلال دراسة أنماط جديدة للمشاركة الفاعلة لدى السياسات الأوروبية سعياً نحو تقليل الفجوة بين

المواطنين والمؤسسات الحكومية وتعزيز التماسك الاجتماعي (Hoskins et al., 2012).

ويؤكد تقرير "تجديد المدنية والمواطنة النشطة" أن المواطنة النشطة تعبر عن وضع تصبح فيه الممارسة فعالة اجتماعياً "الاندماج الاجتماعي Social inclusion"، موضحاً أن أهم الأسس التي تحدد فاعلية المواطن تتمثل في: التصويت، والمشاركة في الحكم المحلي local governance، وتقاسم المستفيدين الخدمات العامة مع الدولة. إن الهدف الأسمى للمواطنة النشطة هو تدعيم العلاقة بين المواطنين والدولة، ومن ثم زيادة درجة الثقة في الحكومة. وفي السياق نفسه، عرف حزب العمال البريطاني المواطنة النشطة بأنها "إعادة إشراك Re-engaging المواطنين في عمليات صنع القرار ولاسيما على مستوى المجتمع المحلي local community level، وتقاسم sharing المخاطر والمسؤوليات بين المواطنين".

ومن منظور سيوسياسي، طرح المسح الأوروبي نموذجاً للمواطنة النشطة، وأشار إلى أنها: "المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، ولاسيما المجتمع المدني، تلك المشاركة التي تستند إلى الاحترام المتبادل ونبذ العنف، والتسامح، والتفاهم الثقافي مع الآخر، وبما يتفق مع حقوق الإنسان والديموقراطية (Hoskins et al, 2006; Hoskins & Mascherini, 2008)". وقد حصر **نموذج المسح الأوروبي** مفهوم المواطنة النشطة في أربعة أبعاد، هي: المشاركة المدنية والضغط للتغيير الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية، والمشاركة الديموقراطية النيابية، وتبني قيم ديموقراطية مدنية. وهذا المفهوم لا يختلف كثيراً عما طرحه تقرير "تجديد المدنية والمواطنة النشطة"؛ حيث ينطلق المفهومان من البعد السياسي والتحول المدني، عن طريق الانخراط في الحياة المدنية وتأكيد القيم السياسية سعياً نحو تحقيق الديموقراطية، إلا أن تعريف المسح الأوروبي يضيف الانخراط في الأعمال المجتمعية الحكومية، وتبني قيم واتجاهات ومعتقدات مدنية تدعم المشاركة في الحياة المجتمعية.

ويشير بعد التغير الاجتماعي من خلال ممارسة الضغط إلى المشاركة السياسية أكثر من الاجتماعية مثل: الأفعال الموجهة للمشاركة السياسية من خلال العضوية في مؤسسات المجتمع المدني وممارسة الضغط على توجيه السياسات الحكومية نحو تحقيق أهدافه التنموية. بالإضافة إلى المشاركة في المؤسسات

النقابية، منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات البيئية: كالعضوية أو التطوع أو التبرع بالمال. **أما البعد الخاص بالحياة المجتمعية** فيشير إلى: مدى مشاركة الأفراد في الأنشطة التي تدعم المجتمع، ويشير هذا المجال إلى ممارسة سياسية أقل وممارسات مجتمعية أكثر في المجتمع، مثل: الاندماج في المؤسسات الدينية، والرياضية، والثقافية والترفيهية، ومنظمات الأعمال، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وذلك من خلال الممارسة: بالمشاركة، والعضوية، والتطوع بالجهد والمال. **أما البعد الثالث** "القيم الديموقراطية" فيشير إلى تأكيد المفهوم اعتناق المبادئ والقيم والاتجاهات المرتبطة بالمشاركة الديموقراطية، مثل قيم: احترام حقوق المهاجرين، ومنع التمييز في مجال العمل، ومنع الكراهية العنصرية، والميل نحو الاقتراع والتصويت الانتخابي، واحترام الرأي المستقل، والاتجاه نحو التطوع. **أما البعد الرابع للمفهوم والمتعلق بالتمثيل الديموقراطي** فيشير إلى السلوك الفعال والاندماج الحقيقي في الحياة السياسية: كالمشاركة في الأحزاب السياسية: بالعضوية والتطوع والتبرع بالجهد والمال، والإقبال على التصويت في الانتخابات، ودرجة مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية (Hoskins&Mascherini, 2008).

وعلى الرغم من التركيز على البعد السياسي والمدني للمفهوم الغربي للمواطنة النشطة، فإن المفهوم يؤكد **فعالية المواطن واندماجه الفعال** في إعادة صياغة حياته وبيئته المجتمعية، وعدم الاكتفاء بما يحدد له سلفاً بخصوص تخطيط مجتمعه وتنميته. وهذا ما دفع كل من (علي جلبي، 2013، وسارة البلتاجي، 2014) إلى تأكيد أن المواطنة الفعالة "هي الحالة التي يتم من خلالها مشاركة المواطن في الحياة الاجتماعية"، مؤكداً ضرورة توافر شروط موضوعية لتفعيل تلك المشاركة مثل: إتاحة المعلومات، والاستناد إلى نظام سياسي يبنى على التعددية الثقافية والهويات المتعددة وحماية الحريات، وضمان حقوق الفقراء والمهمشين، وتوافر ممارسة ديموقراطية مباشرة قائمة على المشاركة، والتسامح مع الثقافات المتعددة ونظرة مستقبلية لأفعال المواطن.

وفي سياق تأكيده المشاركة في تحقيق الاندماج الاجتماعي ومن ثم المواطنة الفعَّالة، أكد (جلبي، 2013) أهمية دور المواطنة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؛ ذلك أن **المواطنة الاجتماعية تعني إتاحة الموارد الضرورية أمام المشاركة والعضوية في المجتمع، بوصفها حقوقاً للمواطنة، التي تتلازم على نحو متساو، وتعني الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية، باعتبارها أساسية**

لممارسة المواطنة الكاملة. وعلى ذلك، تمثل المواطنة الاجتماعية وفق رؤية "جلبي" إطاراً مبنياً على الحقوق، يمكن على أساسه للمواطنين تطوير مطامحهم وتقييم السياسات والمقارنة فيما بينها، وقياس التقدم. وتتفق (زلزل، 2006) مع هذا الطرح بأن المواطنة النشطة تعبر عن: "الحالة التي فيها يبادر المواطن إلى ممارسة حقه بصياغة البيئة التي ينمو فيها، منطلقاً من ثقته بقدرة جهوده على التأثير في إدارة الحياة العامة والمشاركة في كل مراحل الحياة الوطنية، سواء في صياغة الأطر القانونية والمؤسسية، أو في وضع السياسات وتحديد السبل والمسالك المؤدية إليها، والمشاركة في تقييمها وتعديلها.

ومن هنا فإن المواطنة الفعّالة أو النشطة لا تشمل فقط حقوقاً وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك؛ أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه. وبناء على ذلك، فإن المواطنة النشطة تعد مصدراً مهماً لتشكيل رأس المال الاجتماعي – استناداً إلى رؤية بوتنام (Putnam, 1993) – الذي يعزز من قدرة المواطنين على "المشاركة في المجتمع المدني والحياة الاجتماعية التي تتسم بالاحترام المتبادل ونبذ العنف وبما يتفق مع حقوق الإنسان والديموقراطية.

ويمكن تحديد المواطنة النشطة إجرائياً بأنها: قدرة المواطنين على الاندماج الاجتماعي وتغيير واقعهم الاجتماعي بما يتفق وتلبية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك من خلال دورهم النشط والفعّال المتمثل في: عضوية مؤسسات المجتمع المدني كالمؤسسات البيئية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية، وكذلك المشاركة في الانتخابات، والإقبال على التصويت، والانضمام للمؤسسات المدنية داخل مجتمعاتهم؛ وذلك من أجل صياغة حياتهم وبيئتهم التي يعيشون فيها. إن المفهوم الإجرائي **للمواطنة النشطة** الذي تستند إليه الدراسة الراهنة يتخطى المستوى القانوني، أو المطالبة بالحقوق والواجبات أو الإدلاء بالصوت الانتخابي إلى الاندماج في البناء الاجتماعي، والانخراط في جميع الأنشطة على المستوى الفردي والمجتمعي من خلال مشاركة المؤسسات الحكومية والمدنية في برامجها التنموية بفاعلية. كما يؤكد التعريف أن «المواطن الفعال» وهو الفرد الذي يبادر إلى المشاركة بالرأي والفكرة حيال كل قضايا المجتمع، بشكل بناء بعيداً عن العدمية والرفض لذاته، والهدف هو رفع مستوى

مجتمعه الحضاري عن طريق العمل والإنتاج. والمشاركة لا تقتصر على التمثيل السياسي، أو الاقتصادي فقط؛ فهو شكل يقود إلى الخوض في قضايا: الصحة والتعليم والبنى التحتية وتحسين معيشة المواطن الشريك في صنع القرار والأقدر على تقييم احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية في منطقة سكناه، ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

6 – الأهمية التنموية للمواطنة النشطة:

تسعى المواطنة النشطة إلى تحقيق فوائد اجتماعية، منها: تعزيز مسؤولية المواطن – الفرد – في الوفاء بالحقوق الفردية، وتطوير الحياة الجماعية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قيم التضامن والتآزر والمشاركة والتنسيق، وتعزيز أطر العمل الجماعي، ومن ثم بناء رأس المال الاجتماعي. ومن هنا، فإن المواطنة الفعّالة أو النشطة لا تشمل فقط حقوقاً وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك؛ أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه (فوزي، 2007).

وتساعد عملية الاندماج الاجتماعي والمشاركة للمواطن في تشكل رأس المال الاجتماعي، الذي يعد الطاقة الكامنة للتنمية من جهة والتماسك الاجتماعي من جهة ثانية. وتنشأ المواطنة الحقيقية مع الفرد منذ صغره، وتعزز من خلال نموه واندماجه الفعال في الأنشطة المجتمعية؛ حيث ترسى دعائم رأس المال الاجتماعي على نحو فعال بشكل خاص من خلال المشاركة المدنية (المواطنة النشطة).

وقد أكد علماء الاجتماع والسياسة المهتمون بتطوير مفهوم رأس المال الاجتماعي أمثال (Bourdieu, 1986; Canbrra, 2000; Coleman, 1986; Putnam, 1993) أن المواطنة النشطة تمثل مصدراً مهماً لرأس المال الاجتماعي؛ لأنها تمثل الأسلوب الذي يمكن للأفراد – بخاصة الغرباء الذين لا يعرف بعضهم بعضاً – التعرض لخبرات التفاعل معاً من خلال سعيهم إلى تحقيق الأهداف المشتركة فيما بينهم، ومن ثم المساعدة على إرساء دعائم شبكة مكثفة من الشبكات الاجتماعية التي ترتكز في جوهرها على دعائم القيم المشتركة والوصول إلى مستويات مرتفعة من الثقة الاجتماعية، التي تعمل بدورها على دعم توافر المزيد من التعاون بين الأفراد، وتقليل فرص ظهور أوجه النقص والقصور. فالمواطنة النشطة الصالحة تعد قاعدة مهمة لمفهوم رأس المال الاجتماعي، إلا أن كثيراً منها يشير إلى تجليات رأس المال

الاجتماعي أكثر من إشارته إلى طبيعة رأس المال الاجتماعي نفسه. **إن رأس المال الاجتماعي يمثل ذلك المعيار غير الرسمي الراسخ الذي يرتقي بعلاقات الشراكة التي تربط ما بين اثنين أو أكثر من الأفراد.** ويمكن أن تتنوع المعايير التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي بدءاً من معايير التفاعل المتبادل ما بين صديقين، وصولاً إلى المذاهب الدينية والفكرية المعقدة والأوسع نطاقاً من قبيل: الديانات والأعراق وغيرهما (Fukuyama, 1995).

وفي **ضوء التعريف السابق للمواطنة**؛ نجد أن الثقة المتبادلة والشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني وما شابهها من مفاهيم ارتبطت برأس المال الاجتماعي، تعد جميعها مترادفة؛ كما أنها برزت نتيجة لظهور مفهوم رأس المال الاجتماعي، على الرغم من أنها لا تشكل في جوهرها رأس المال الاجتماعي نفسه. ولا تشكل أي مجموعة من تلك المعايير الراسخة رأس المال الاجتماعي؛ حيث إنها يجب أن تؤدي إلى ظهور التعاون في الجماعات المختلفة؛ ولذلك فإنها ترتبط بالقيم التقليدية من قبيل: التحلي بالأمانة والحفاظ على التزامات الفرد والأداء المتسق للواجبات المطلوبة والتشارك والتفاعل مع الآخرين. أما تلك المعايير التي تميز مواطناً عن آخر، والتي تدفع الأفراد هناك لأن يكونوا قادرين على الثقة بأعضاء أسرهم الصغيرة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من أي فرد آخر؛ فإنه من الواضح هنا أنها لا تمثل أساساً يرتكز عليه رأس المال الاجتماعي خارج نطاق الأسرة.

- نتائج الدراسة الميدانية: واقع نوعية الحياة بوصفها مدخلاً للمواطنة النشطة بالمناطق الصحراوية:

وفقاً لمنهجية الدراسة، التي اعتمدت في رصد نوعية الحياة ووصفها من خلال البعدين: الموضوعي المتمثل في واقع الخدمات ومستواها بالتجمعات السكانية. والبعد النوعي المتمثل في مستوى رضا المواطنين وتقييمهم للخدمات المتوافرة لهم بمناطقهم المحلية؛ فقد اتضح تضاؤل مستوى الخدمات، وندرة وجود بعضها بالمناطق الصحراوية، بالإضافة إلى انخفاض درجة مستوى الرضا عن تلك الخدمات؛ الأمر الذي انعكس على مستوى المشاركة المجتمعية والاندماج الاجتماعي في عمليات التنمية؛ مما يشير إلى انخفاض مستوى المواطنة النشطة، وبقائها عند مستوى المواطنة القانونية. وقد كشفت النتائج النهائية عن مستوى نوعية الحياة، يمكن عرض أبعاد ها ومستوياتها في الآتي:

1 – المسكن بوصفه مؤشراً لنوعية الحياة:

أ – الخصائص العامة للمسكن في البادية:

يعد المسكن وخدماته من المؤشرات المهمة على نوعية الحياة وجودتها، وعلى ذلك فإن مستوى المسكن وارتفاع خدماته يعبر عن ارتفاع مستوى المعيشة، ومن ثم ارتفاع نوعية حياة السكان وجودتها؛ الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستوى المواطنة النشطة. وقد تبين من الدراسة الميدانية لسكان المناطق الصحراوية انخفاض مستوى المسكن المعيشي وخدماته الأساسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (2)
التوزيع النسبي للخصائص المميزة للمسكن في البادية

المؤشر	طبيعة الطرق المؤدية للمسكن		النمط المعماري للمسكن					ملكية المسكن المعيشي				عدد الغرف بالمسكن			
	معبدة	غير معبدة	بيت عربي	فيلا	شقة	غير ثابت	ملك		إيجار	منحة حكومية	أقل من 5	من 5–9	من 10–14	16 فاكثر
							شراء	ميراث						
ك	780	335	359	688	7	61	636	28	35	416	866	229	15	5
%	70	30	32,2	61,7	0,6	5,5	57	2,6	3,1	37,3	77,71	20,53	1,35	,45

توضح بيانات جدول (2)، انخفاض مستوى الخصائص العامة للمسكن لدى أسر البادية، ومن ثم انخفاض نوعية الحياة لديهم، فقد تبين ما يأتي:

– **الافتقار إلى الطرق المعبدة جيداً**: فمازال هناك (30%) من الطرق المؤدية للمسكن تفتقر إلى وجود طريق معبد، بصورة جيدة، والطرق الموصلة لها طرق ترابية؛ الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تحركات هؤلاء السكان في محيطهم البيئي، بالإضافة إلى وجود مشقة في إنجاز أعمالهم اليومية وأنشطتهم المعيشية. ويفسر ذلك، صعوبات أمام وصول الجهود الحكومية في مجال التنمية المحلية، ولاسيما في التجمعات السكانية الصغيرة البعيدة عن المراكز الحضرية.

– **النمط المعماري للمسكن:** تبين وجود تحول واضح نحو النمط الحديث للعمارة في البادية؛ حيث غلب النمط المعماري الحديث على المسكن المعيشي للسكان في معظم مناطق البادية بنسبة (.7،61%) وهي عبارة عن فيلات حديثة

الطراز، في حين مازال يسكن (32,2%) من السكان في مساكن ذات الطراز العربي. وعلى الرغم من هذا التغير الملحوظ، فإن هناك (5,5) من السكان البدويين مازالوا يعيشون في مساكن غير ثابتة، على هيئة خيمة أو عريش. وكشفت الملاحظات الشخصية المباشرة عن أن معظم المساكن غير الثابتة تفتقر إلى خدمات المسكن الأساسية: المطبخ، والمغاسل ودورات المياه، والمياه النقية للشرب.

– **ملكية المسكن:** تبين أن الغالبية العظمى من المساكن ملك لأصحابها بنسبة (59,2%)، منها (2,2%) ميراث عن الأهل، ونسبة (4,3%) شراء قام أصحابها ببنائها على النمط الحديث، بينما تبين انخفاض نسبة الإيجار للمساكن (3,1%) وغالباً ما تكون داخل مراكز الولايات. وقد اتضح وجود (37,3%) من الأسر تسكن في مساكن حكومية كمنحة من الحكومة، وربما تكون من منظومة المساكن التي تتعاون فيها الشركات النفطية مع وزارة الإسكان، يتم تأسيسها في مختلف المناطق الصحراوية ضمن مناطق الامتياز النفطي، بهدف توطين السكان، ودعم الاستقرار الاجتماعي.

– **كثافة السكان بالمسكن المعيشي:** يغلب على الأسرة البدوية نمط الأسرة المعيشية الممتدة على الرغم من ظهور مؤشرات للأسرة النواة، ولا سيما المناطق البعيدة عن مراكز الولايات وتجمعات سكنى البداوة. وقد اتضح أن متوسط حجم الأسرة (13,1%)، وهو يشير إلى ارتفاع الكثافة السكانية داخل المسكن؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نوعية الحياة وجودتها. ومما يشكل عبئاً على نوعية الحياة وضغوطاتها، وانخفاض عدد الغرف في أغلب المساكن مقارنة بعدد الأسر المعيشية الممتدة؛ فقد تبين أن (77,7%) من المساكن لا يتعدى عدد الغرف فيها (4) غرف، مع وجود عدد كبير من أفراد الأسرة.

ب – مستوى المرافق بالمسكن:

مرفق الإنارة بالمسكن: تتمتع معظم المساكن في المناطق الصحراوية بالإنارة شبه الكاملة بنسبة (94%)في ظل التطورات التنموية التي تبذلها الحكومة العمانية مع بداية النهضة المباركة عام 1970م، ولاسيما في المراكز الحضرية، في حين لم يحرم من خدمات الشبكة العامة سوى (5%) تستخدم المولدات الكهربائية والكاز وسيلة للإنارة، وهذا مؤشر على تحسن الحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من ارتفاع درجة التمتع بخدمة الكهرباء، فإن المناطق المحرومة من تلك الخدمة تشكو من

التلوث الناتج عن تلك المولدات، سواء أكان تلوثاً سمعياً ضوضائياً يتمثل في أصوات المولدات والإزعاج الدائم لهم طوال ساعات الليل، أم التلوث البيئي الناتج من المخلفات الغازية والسائلة من المولدات، وشكوى البعض من آثار التلوث على الإنتاج الحيواني والغطاء النباتي، وهذا ما أكدته نتائج مجموعات النقاش البؤرية، ولاسيما الخسائر التي يتكبدونها نتيجة موت كثير من حيواناتهم، باعتبارها المصدر الرئيس لمعاشهم.

جدول (3)
التوزع النسبي للمرافق الخاصة بالمسكن في البادية

المؤشر	ناقل المياه				مصدر المياه				الإنارة بالمسكن				الصرف الصحي		
	حكومي	خاصة	الأسرة	بالأجرة	شبكة حكومية	مورد عام	بئر	تنكر	شبكة حكومية	مولد	كاز	أخرى	بالوعة داخلية	بالوعة خارجية	أخرى
ك	600	114	42	359	541	18	12	533	1048	43	13	11	961	118	30
%	53,8	10,2	3,8	32,2	48,5	1,6	1,1	47,8	94	3,9	1,2	0,9	86,2	10,6	0,6

– **مرفق المياه بالمسكن:** تشكل المياه النقية الصالحة للمأكل والمشرب أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية عامة، ومجتمعات الخليج العربية خاصة، وتتزايد حدة مشكلة المياه في المناطق الصحراوية، ولا سيما في التجمعات السكانية البعيدة عن المراكز الحضرية التي تحتوي على محطات تنقية المياه. وتعد التجمعات السكانية البعيدة عن مراكز الولايات من المناطق التي تعاني توافر المياه النقية المؤمنة حكومياً بصورة دائمة. لقد تبين من الدراسة الميدانية افتقار ما يزيد على نصف المساكن (51,5%) بالمناطق الصحراوية إلى مصدر المياه الحكومي، يعتمد منها (47,8%) على التناكر لتخزين المياه لاستخدامها في الشرب، وإعداد الطعام. بالإضافة إلى اعتماد (1,1%) من المساكن على الآبار كمصدر لمياه الشرب، علاوة على (1,6%) على مورد عام. وعبرت حالات الدراسة من المواطنين بتلك المناطق المحرومة من مصادر المياه النقية عن "أن تخزين المياه في التنكر لمدة طويلة يؤدي إلى إفسادها، وتغير طعمها، وتلوثها في أغلب الأحيان؛ نتيجة تعرضها لدخول الحشرات إليها، ومن ثم تصبح غير آمنة صحياً للاستعمال الآدمي". كما يتحمل غالبية السكان بالمناطق المحرومة من مصدر المياه الحكومي – مسؤولية

جلب المياه ونقلها إلى مساكنهم. وكشفت الدراسة عن أن (46,2%) من المساكن تجلب المياه إليها من الخارج على حسابها الخاص بالأجرة؛ الأمر الذي يزيد من أعبائهم المعيشية، ومن ثم انخفاض جودة الحياة لديهم.

– **الصرف الصحي:** تعتمد جميع المساكن بالصحراء على البالوعات في التخلص من مياه الصرف الصحي، واتساقاً مع نمط المساكن، فإن (86,2%) منها تحتوي على بالوعات داخلية، ووجود (10,6%) منها فيها بالوعات خارجية. في حين أن هناك 30 مسكناً بنسبة (0,6%) تتخلص من الصرف الصحي بطرق تقليدية، وأكد سكان هذه المساكن أنهم يتخلصون من الصرف الصحي في العراء. وهذا يوضح ضعف الحياة الاجتماعية.

– **المرافق الداخلية بالمسكن:** نظراً لوجود بعض المساكن غير الثابتة، والبيوت ذات النمط المعماري القديم، فقد تبين افتقادها للخدمات والمرافق: حيث يفتقد ربع المساكن في المناطق الصحراوية (25%) وجود مطبخ مستقل، المطبخ وفق الملاحظات الميدانية عبارة عن جهاز وقود مرفق بإحدى الغرف داخل المسكن، وبعضها موجود خارج المسكن بجواره، والبعض منها يفتقر لمقومات المطبخ اللازم لإعداد الطعام للأسرة، ولا يوجد فيه سوى طباخ بسيط، وقديم. كما تفتقر المساكن في مناطق التجمعات السكانية الصغيرة البعيدة عن مراكز الولايات إلى الحمامات والمغاسل، ومن ثم فإن التخلص من مياه الصرف الصحي من التحديات الكبرى أمام المسكن المعيشي بالبادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المساكن في البادية مرفق بها حظائر للحيوانات، وهو ما يشكل زيادة في التلوث داخل المسكن؛ الأمر الذي يقلل من نوعية الحياة في البادية.

2 – مستوى المعيشة بوصفه مؤشراً لنوعية الحياة لدى سكان الصحراء:

يعد مستوى المعيشة من المؤشرات المهمة المحددة لنوعية الحياة للسكان، وعاملاً من عوامل تعزيز المواطنة بمختلف مستوياتها، ولاسيما المواطنة النشطة. وتتزايد أهمية رفع مستوى المعيشة في المناطق النائية والبادية باعتبارها مناطق تتسم بندرة الموارد، وبعدها عن المراكز الحضرية، علاوة على التحديات الجغرافية التي تواجهها، ولاسيما التعرض للأخطار الطبيعية، والعوامل المناخية الطارئة. وتتمثل أهم مؤشرات مستوى المعيشة في: الملكية، والدخل الأسري ومصادره

ومستوى الإنفاق الأسري. ويمكن توضيح مستوى المعيشة لدى سكان البادية على النحو الآتي:

أ – مستوى الدخل الشهري للأسرة: تبين من الدراسة الميدانية انخفاض الدخول الشهرية لدى الغالبية من السكان المحليين؛ فقد اتضح أن أكثر من ثلث أسر عينة الدراسة تنخفض مستويات دخولها عن 500 ريال عماني، وأن نحو نصف العينة تقريباً لا يتعدى دخولها الشهرية 750 ريالاً عمانياً، كما اتضح أن ثلث العينة – بنسبة (33,3% – تراوح دخولهم الشهرية بين 750 – 1500 ريال عماني. ويمكن تفسير ذلك باعتماد أغلب السكان على الوظائف الحكومية والخاصة، وهي غالباً من ذوات المرتبات الضعيفة، علاوة على محدودية النشاط الإنتاجي واقتصاره على تربية الحيوان فقط. وفي ظل ارتفاع الأسعار، وندرة الموارد بالصحراء، لا تستطيع هذه الدخول توفير أدنى مستويات المعيشة الآمنة، وتجعل الأسرة الصحراوية في حالة ضغوط مستمرة، ومن ثم صعوبة الاندماج الاجتماعي ضمن برامج المجتمع وأجهزته.

ب – مصادر الدخل لدى الأسرة: تنحصر مصادر الدخل وتأمين المعيشة للأسرة لدى سكان المناطق الصحراوية في مصدرين، هما: الوظيفة العامة (حكومية أو خاصة)، وملكية الحيوان، بالإضافة إلى بعض الأعمال الحرة الأخرى بنسبة ضعيفة. وقد اتضح تضاؤل مستوى نمط الإنتاج المعيشي لدى الأسرة البدوية، المتمثل في إنتاج احتياجات الأسرة ذاتياً من منتجاتها المحلية: كالألبان ومنتجاتها، والزراعة المنزلية، وتصنيع الحرفيات والأصواف، وغيرها من المنتجات التي كانت تعتمد الأسرة عليها في اكتفائها الذاتي سابقاً؛ وربما يعود ذلك إلى الحداثة والانفتاح على العالم، ودخول الصناعات الحديثة إلى المناطق البدوية. ونظراً لمحدودية مصادر الدخل، واعتماد البدوي على السلع الواردة من الخارج، تزداد الأعباء المعيشية، كما تتزايد معدلات الاستهلاك؛ الأمر الذي يزيد من الضغوط الحياتية على الأسرة، ومن ثم انخفاض مستوى الحياة الاجتماعية.

ج – مدى كفاية الدخل الشهري للأسرة: نظراً لضعف مستوى الدخل الشهري للأسرة، مع ارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات تدريجياً، فقد عبرت غالبية الأسر عن عدم كفاية دخلها للوفاء بمتطلبات المعيشة لأبنائها؛ حيث تبين وجود

شريحة صغيرة، لا تتعدى (11%) من عينة الدراسة أكدت كفاية دخلها الأسري، مقابل الغالبية العظمى منهم – بنسبة (88,7%) – ذكرت أن دخولهم الشهرية غير كافية لمواجهة أعباء الحياة. وقد أفصحت نتائج المقابلات البؤرية في المناطق المختلفة عن أن الغالبية العظمى من السكان يعتمدون على الديون في حياتهم المعيشية، ولا سيما القروض بأنواعها: التجارية والشخصية كآلية لتسيير الشؤون الحياتية والتكيف مع الظروف المعيشية. وتتمثل أسباب اللجوء إلى القروض الشخصية في الوفاء بمتطلبات الزواج أو في بناء المساكن، أو في تلبية احتياجات الإنتاج الحيواني، وبعض الأمور الأسرية الأخرى. وقد أشارت بعض حالات الدراسة في أثناء إجراء المناقشات البؤرية إلى: "أن ما يفيض عن حاجتها من الدخول الشهرية، إنما يتم استخدامه في تسديد الديون المتراكمة عليها"، وهذا يعني استمرار وجود الأسرة تحت ضغط العوز، واستمرار تدني مستوى الحياة الاجتماعية، مما يقلل من فاعلية اندماجهم في مختلف البرامج والفعاليات التنموية.

د – مسؤولية الإنفاق على معيشة الأسرة: إن نصف الأسر في المناطق الصحراوية يتولى رب الأسرة الإنفاق على معيشتها، وهو العائل الوحيد بنسبة (53,1%)، وهناك (2,3%) من الأسر ينفق عليها نساء، وتعد هي العائل الوحيد للأسرة، وتشارك المرأة للرجل في الإنفاق على الأسرة بنسبة (2,6%)، ويعود ذلك إلى تعليم المرأة وانخراطها في سوق العمل، وحصولها على راتب شهري، علاوة على التمسك بقواعد الثقافة الإسلامية التي تحض على المشاركة بين الأبوين في إعالة الأسرة وتولي شؤونها. وتشير هذه النتيجة إلى وجود بعض الأسر التي تعيش في مستوى اقتصادي ضعيف، نتيجة افتقادها لعائل أساسي.

3 – الخصائص التعليمية بوصفها مؤشراً لنوعية الحياة لدى الأسرة الصحراوية:

يؤدي مستوى تعليم الفرد دوراً مهماً في تحديد اتجاهات الفرد وممارساته اليومية على مختلف الصعد: الاجتماعية والصحية والبيئية والديمغرافية والسياسية، ليشكل في النهاية، عاملاً مهماً في تحديد خصائص الوعي الاجتماعي للفرد وينعكس عملياً على مستوى ارتباطه بالمجتمع، ومدى انخراطه في الأنشطة الاجتماعية، وقدرته على التفاعل الاجتماعي، ومن ثم تعزيز قيم المواطنة النشطة لديه. ويوضح الجدول الآتي انخفاض مستوى التعليم لدى سكان البادية؛ الأمر الذي يشير إلى التأثير على مستوى المواطنة النشطة لديهم.

جدول (4)
التوزع النسبي لسكان المنطقة بحسب المستوى التعليمي والجنس وفئات السن*

المؤشر	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	دبلوم	جامعي	دراسات عليا	المجموع
ك	1350	897	1507	1261	2647	531	46	8239
%	16,38	10,89	18,29	15,3	32,13	6,44	.56	100

توضح بيانات جدول (4) انخفاض المستوى التعليمي بين السكان المحليين بالمناطق الصحراوية، على الرغم من أن ثلثهم حاصل على درجة التعليم المتوسط (32,1%) حاصلين على الدبلوم/ الثانوي، مقابل (61%) دون مستوى التعليم المتوسط تقريباً، منهم (27,3%) أميّون وملمّون بالقراءة والكتابة، ومن ثم فإن أنماط العمل المؤهلين لها ستكون أعمالاً ضعيفة. لذلك، فإن فرص العمل المتاحة أمام هؤلاء في سوق العمل الذي يتصاعد فيه الاقتصار على الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، من دون شك، والمتعلمة تعليماً ثانوياً وجامعياً. ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود مدرسة ثانوية في قريتهم؛ مما يضطرهم إلى السفر مسافات خارجها لتلقي التعليم، وهو ما يجعلهم أو يجعل ذويهم يحجمون عن إرسالهم إلى المدرسة الثانوية؛ فتحرم هذه الفئة من الحصول على التعليم الثانوي، إضافة إلى أن تدني مستوى الأوضاع المادية لبعض السكان يجعلهم غير قادرين غالباً على تحمل أعباء نفقات السفر يومياً إلى خارج القرية، خاصة مع وجود أكثر من طفل في سن التعليم في الأسرة الواحدة. وعلى ذلك، فإن انخفاض مستوى التعليم، وضعف توافر الخدمات التعليمية يؤدي إلى قصور الوعي بمتغيرات الحياة والبيئة المجتمعية وضعف الانخراط في أنشطة التنمية بمختلف مجالاتها، ومن ثم ضعف المواطنة النشطة لدى سكان البادية.

4 – الخصائص العملية بوصفه مؤشراً لنوعية الحياة:

كشف التوزع العمري والنوعي لسكان مناطق البادية عن ارتفاع شريحة الأطفال وكبار السن، مقارنة بالأعمار في سن العمل، وعلى ذلك، فإن نسبة من هم خارج قوة العمل تمثل أكثر من ثلاثة أرباع العينة (77,3%) متضمنة: الطلبة،

(*) يشير جدول (4) إلى البيانات المتعلقة بالدرجات التعليمية لجميع أفراد الأسر التي تم مسحها.

والمكتفين ذاتياً، وغير القادرين على العمل، والتفرغ للعمل المنزلي من الإناث، ومن هم دون سن 15 سنة، وكذا فوق 65 سنة. في حين أن ثلث العينة (33,7%) فقط هم داخل قوة العمل، يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة المشتغلين من الإناث (9,5%) مقارنة بالذكور (39,6%)، في حين أن نسبة البطالة بين الإناث (27,6) مقابل (23,3%) للذكور. وهذا الوضع يسهم في ارتفاع معدلات الإعالة في مجتمعات البادية، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة، وضعف تلبية احتياجات السكان الأساسية؛ الأمر الذي يصاحبه انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية في مجالات التنمية، وضعف مستوى المواطنة النشطة للسكان.

جدول (5)
الحالة العملية لدى سكان البادية

المؤشر	الحالة العملية			طبيعة العمل للمشتغلين					استمرارية العمل	
	مشتغل	يبحث عن عمل	خارج قوة العمل	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل بأجر	يعمل لدى الأسرة	حالة أخرى	يعمل بشكل دائم	يعمل بشكل متقطع
%	16,37	17,35	66,28	16,4	2,2	68,6	0,9	1,9	91,8	1,2

ومما يزيد من صعوبة تحقيق مستوى نوعية الحياة وانعكاسها على تعزيز قيم المواطنة النشطة، تزايد نسبة العمل ضمن قطاعات العمل الضعيفة(*)، حيث تبين أن 2,8 من المشتغلين ضمن قوة العمل يعملون لحسابهم، ونحو 16,4% منهم هم أصحاب عمل، أما النسبة الباقية 2,3% فهم يعملون بأجر لدى الأسرة. كما تبين أن المشتغلين بشكل دائم يشكلون النسبة الكبرى من مجموع المشتغلين داخل قوة العمل؛ حيث يشكلون (91,8%) مقابل (1,2%) يعملون بشكل متقطع، ويعود السبب في ذلك إلى أن النسبة الكبرى من سكان المنطقة يعملون في الوظائف ذات الطابع الدائم، سواء بالحكومة أو القطاع الخاص. وتمثل المشاركة النسائية نسبة صغيرة 26% من مجموع المشتغلين داخل قوة العمل، ينخرط معظمهن ضمن فئة العمل المتقطع.

(*) تتمثل الأعمال الضعيفة في: الأعمال البسيطة والمعرضة للانتهاء، أو الوقتية، إضافة إلى الأعمال الموسمية، أو الأعمال المعرض فيها العمال للفصل، فضلاً عن الأعمال غير المؤمن عليها.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر من نصف المشتغلين ضمن قوة العمل يتركزون في المهن ذات الطابع الحكومي: موظفين، وقد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 76,6%، يضاف إليهم في المرتبة الثانية العاملون في مجالات أخرى كعمال عاديين بنسبة 11,1%، أما المجال العسكري فقد استحوذ على المرتبة الثالثة بنسبة 8%. ومن اللافت أن مهن الرعي والزراعة قد جاءت متدنية بنسبة 3,3% من مجموع المشتغلين، على الرغم من أن المجتمع بدوي، ويعتمد على النشاط الرعوي وتربية الحيوانات. وربما يعود ذلك إلى تطور مجالات التنمية، وانتشار الشركات العاملة في مجال النفط بالمنطقة الصحراوية من الشمال إلى الجنوب.

وبناء على هذه النتائج، يتوقع أن تؤثر نوعية الحياة على تكوين قيم المواطنة لدى سكان البادية، وتتمثل تلك الآثار في ضعف المشاركة الاجتماعية، والميل إلى الحركة المكانية لمناطق أخرى بحثاً عن مصادر للرزق، أو ترك البدويين لتجمعاتهم الأصلية والهجرة إلى المدن داخل السلطنة أو إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط حياتية أفضل. وتمثل الهجرة خارج المناطق إحدى أهم الظواهر الاجتماعية والديمغرافية وتأثيرها في تعزيز المواطنة من جهة، والتأثير على معدلات التنمية من جهة أخرى؛ نتيجة الآثار السلبية التي تتركها على مستوى البادية: كنقص اليد العاملة، أو هجر بعض الأعمال والنشاطات الاقتصادية، ومن ثم تضاؤل عمليات التنوع في الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي؛ الأمر الذي يضعف من مستوى المواطنة النشطة لدى السكان.

5 – مستوى الرضا عن الخدمات المتوافرة في المناطق الصحراوية:

تعد ظروف العمل أحد أهم العوامل المؤثرة في إنتاجية الفرد، فبقدر رضاهم عن هذه الظروف ينعكس ذلك على مستوى أدائهم. ويشكل الرضا عن الخدمات المتاحة أحد أهم الأبعاد لنوعية الحياة، وانعكاساتها على مستوى المشاركة المجتمعية والانخراط في المؤسسات، واتخاذ موقف إيجابي من المجتمع، وزيادة الثقة المجتمعية بين المواطنين والحكومة، ومن ثم ارتفاع مستوى المواطنة النشطة.

أ – الخدمات العامة:

جدول (6)
التوزع النسبي لأسر المنطقة بحسب الرضا عن الخدمات

مستوى الرضا	المسكن	العمل	المعيشة	التعليم	الصحة	النظافة
راض جداً	39.4	34.8	30.2	55.1	27.6	44.2
راض إلى حد ما	27.2	31.4	36.3	22.5	21.0	22.4
غير راض	33.3	33.5	33.3	22.3	51.0	31.8
عدم الإجابة	0.2	0.3	0.2	0.1	0.4	1.5
إجمالي	100	100	100	100	100	100

– **الرضا عن المسكن وخدماته:** يوجد تباين في مستويات الرضا بين السكان في منطقة الدراسة، وقد تبين أن 33,3% – أكثر من ثلث عينة الدراسة – غير راضين عن ظروف مسكنهم وخدماته، مقابل 39,4% كانوا راضين جداً عن ظروف مسكنهم والخدمات المرافقة له، وأن 27,2% راضون إلى حد ما عن مسكنهم. ويعني ذلك أن مستوى الحياة السكنية مازالت ضعيفة، وتحتاج إلى دعم، سعياً نحو تدعيم قيم المواطنة لدى سكان البادية.

– **ظروف المعيشة:** يرى ثلث العينة 30,3% أنهم راضون عن مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى 36,3% يرون أن البعض من السكان راضون عن مستوى معيشتهم، في حين أكد أكثر من الثلث أن كل الناس غير راضين عن مستوى المعيشة في ظل ارتفاع الأسعار. وهذا يعني أن سكان البادية مازالوا بعيدين عن المستوى اللائق للمعيشة في ظل الضغوط الحياتية، ومن ثم ضعف الاندماج في الحياة العامة وانخراطهم في برامجها.

– **خدمات النظافة:** أكد ثلث عينة الدراسة تقريباً عدم رضائهم عن الخدمات المتعلقة بالنظافة بنسبة 31,8%، يضاف إليهم 22,4% يرون أن البعض من السكان راضون إلى حد ما، وفي المقابل رأى 44,2% من السكان أن الجميع راضون عن خدمات النظافة. ويعني ذلك أن الخدمات الحكومية ما زالت بعيدة عن سكنى البادية؛ مما يؤدي إلى استمرار الفجوة بين السكان والمجتمع.

– **الرضا عن الخدمات الصحية:** هناك ضعف واضح في مستوى الرضا عن الخدمات الصحية؛ فقد أكد 51% من السكان عدم رضاء جميع الناس عن تلك الخدمات، مقابل تأكيد 27,6% منهم أن الجميع راضون عن الخدمات الصحية، وربما يكون هؤلاء من سكان مراكز الولايات التي توجد فيها المراكز الصحية الحكومية، بينما رأى 21% منهم أن البعض راضون عن تلك الخدمات. ولا شك أن الصحة تمثل أقوى مؤشر لنوعية الحياة، حيث تشير جودة الحياة الصحية إلى الفترة التي يعيشها الفرد دون معاناة من الأمراض سواء البدنية أو النفسية.

– **الرضا عن الخدمات التعليمية:** تعد الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة من أفضل الخدمات التي نالت رضا الناس، وقد أكد أكثر من نصف العينة بنسبة 55,1% أن الجميع راضون عن الخدمات التعليمية، بينما رأى 22,3% من عينة الدراسة أن الناس غير راضين عن تلك الخدمات، ورأى 22,5% أن البعض راضون. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الرضا عن الخدمات التعليمية مقارنة بالخدمات الأخرى فإنه مازال دون المستوى المأمول؛ حيث إن التعليم يعد الوسيلة الأساسية لتشكيل قيم المواطنة من خلال المناهج التعليمية وأنشطة التعليم وبرامجه اللاصفية.

– **الرضا عن العمل:** لا تختلف الصورة في مستوى الرضا عن العمل عما جاءت في مجال الخدمات الصحية، وقد تبين أن مجالي الصحة والعمل من أكثر المجالات تدهوراً من وجهة نظر عينة الدراسة. فقد رأى 33,5% من عينة الدراسة أن جميع الناس غير راضين عن خدمات العمل، مقابل أكثر من الثلث 34,8% راضون عنه، بالإضافة إلى 34,8% رأوا أن البعض راضون فقط. ويدلل ذلك، على أن فقدان العمل لدى ثلث السكان يؤدي إلى ضعف مستوى الدخول الأسرية، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، وتعرض أرباب الأسر إلى العوز، والاستدانة أحياناً، ومن ثم ضعف نوعية الحياة؛ الأمر الذي يضعف من انتمائهم الاجتماعي والوطني.

ب – مستوى الرضا عن مرافق وخدمات البنية الأساسية بالمناطق الصحراوية:

كشفت الدراسة عن انخفاض مستوى الرضا حيال الخدمات المتوافرة بالمنطقة، ومرفقات المسكن المعيشي للسكان. وأوضحت المؤشرات المتعلقة بخدمات البنية الأساسية للمسكن ضعف رضا السكان عنها على نحو ما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (7)
مستوى الرضا عن الخدمات الأساسية بمنطقة الدراسة

خدمات	الاتصالات	السلامة المرورية	وسائل النقل	الطرق	المياه	الكهرباء	السيول
مرضية	49.7	11.7	40.9	43.8	30.4	52.5	5.9
غير مرضية	43.9	34.5	24.2	45.7	48.2	42.5	10.4
غير متوفرة	6.2	53.6	34.8	10.5	21.4	5	83.5

– وتأتي الخدمات المتعلقة بالمياه وتوفيرها بالمسكن في المرتبة الثالثة من حيث التدهور؛ حيث تبين أنها غير متوافرة عند 21,4% من عينة الدراسة، وأن نصفهم تقريباً 48,2 غير راضين عما هو موجود، بينما لم يرض عن تلك الخدمات سوى 30,4% منهم.

– **خدمات الاتصالات والمواصلات:** تعد خدمات المواصلات والاتصالات من أهم الخدمات المساعدة على ربط التجمعات السكانية بعضها ببعض، وتنشيط حركة السكان وما يرتبط بها من أنشطة إنتاجية: كالتجارة والرعي، والزراعة وغيرها. ويعد مستوى الرضا عن تلك الخدمات من المؤشرات الدالة على جودتها بالنسبة إلى السكان المحليين.

– وقد تبين من الدراسة، عدم توافر السدود، والخدمات المرتبطة بتخزين مياه الأمطار للاستفادة منها في الزراعة وسقاية الحيوانات، بالإضافة إلى حماية المساكن وسكانها من أخطار السيول، حيث أكد 83,5 % من عينة الدراسة عدم توافرها.

– وفيما يتعلق بخدمات الاتصال، فقد تبين توافر الهاتف النقال لدى الغالبية العظمى من السكان بنسبة 95,2%، إلا أن هناك ما يقرب من نصف عينة الدراسة لم ترض عن خدمات الهاتف النقال؛ نتيجة ضعف الشبكات، وانقطاع الخدمة لفترات طويلة؛ الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاتصال بينهم وبين خدمات الطوارئ والنجدة حينما يتعرض السكان للخطر. وبالمقابل، ونتيجة اعتماد السكان على الهاتف النقال، فقد استغنى الغالبية من السكان بجميع مناطق الولاية – 71% من عينة الدراسة – عن خدمات الهاتف الثابت.

– كشفت الدراسة عن تدني مستوى الرضا حيال خدمات السلامة المرورية، فلم يرض عنها سوى 11,7%، علاوة على عدم توافرها في رأي 53,6% من العينة. على الرغم من أن الطرق المرورية الموجودة قد نالت رضاء 43,8%، مقابل عدم رضاء 457% منهم، علاوة على أن هناك 10,5% منهم أكدوا أن مساكنهم تفتقد الوصول بالطرق المعبدة.

ويمكن تفسير تلك النتائج بعدة متغيرات، أهمها: محدودية التمويل لبرامج التنموية، وميل تلك البرامج التخطيطية إلى التركيز على العواصم الحضرية، نظراً لحداثة التنمية في المجتمع العماني، وانتشار السكان على ربوع السلطنة، بالإضافة إلى التزايد المستمر في أسعار السلع والخدمات عالمياً؛ مما يشكل ضغوطاً أمام خطط التنمية، ناهيك عن تباعد التجمعات السكانية بعضها عن بعض لمسافات طويلة؛ مما يشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة العمانية حيال الوفاء بمتطلبات التنمية على مستوى جميع مناطق الولايات المختلفة. يضاف إلى ذلك، قلة الوعي الثقافي والتنموي لدى بعض الفئات الاجتماعية بالمناطق الصحراوية؛ نتيجة نقص التعليم. علاوة على قصور الخدمات المقدمة من الشركات الخاصة المسؤولة عن مد الخدمات على مستوى المناطق.

– توصيات الدراسة:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول انخفاض مستوى نوعية الحياة لدى السكان بالمناطق الصحراوية، متمثلة في: انخفاض مستوى حالة المسكن المعيشي وعدم الرضا عن خدماته ومرافقه، وانخفاض مستوى المعيشة وتدني حالة الرضا عنها لدى سكان البادية، وانخفاض مستوى خدمات البنية الأساسية، والمرافق التعليمية والصحية، والكهرباء والماء والصرف الصحي، وتدني مستويات الرضا عن مختلف المرافق المتاحة لهم بتلك المناطق، وانعكاس كل ذلك على انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية (مدنياً وسياسياً)، ومن ثم صعوبة الوصول إلى تحقيق المواطنة النشطة – توصي الدراسة بأهمية الاتجاه نحو تبني مفهوم "المواطنة الفاعلة" وتنميتها عن طريق التنشئة الاجتماعية للمواطنة؛ وذلك من خلال:

1 – تفعيل عمل اللجان المحلية التابعة لمكاتب الولاة بالمناطق الصحراوية، وإدماج المواطنين في أعمالها، بدءاً من حصر المشكلات المحلية، والتخطيط

لمواجهتها، والاشتراك في عمليات حشد المواطنين المتطوعين، والانخراط في عمليات التنفيذ والمتابعة، ثم التقييم للنتائج، وذلك بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين بالمناطق؛ لتدعيم قيم التواصل والتشارك بين الجهات الحكومية، والمواطنين؛ الأمر الذي يزيد من درجات الثقة المجتمعية بين المواطن والحكومة، ومن ثم ارتفاع مستوى المواطنة النشطة.

2 – تحفيز دور شركات القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، عن طريق الرعاية لمشروعات التطوير المحلي، ومساندة الجماعات المحلية في تنفيذ برامجها التنموية والتثقيفية في مختلف مجالات المشاركة التنموية.

3 – تنظيم قوافل طلابية من الجامعات والكليات والمعاهد المختلفة لزيارة المناطق الصحراوية، وتنظيم فعاليات طلابية في مجالات متنوعة كمشروعات بيئية، ومكافحة التلوث أو التصحر، وتنظيم فعاليات تثقيفية حول الأخطار الطبيعية، والمشكلات البيئية المتعلقة بالصحراء، وكيفية مواجهتها، مع إدماج السكان المحليين في تنظيم تلك الفعاليات.

4 – تفعيل دور الإعلام المجتمعي والتنموي، وذلك عن طريق تنظيم حملات إعلامية ضمن برامج وسائل الإعلام الرسمية، بهدف توعية السكان المحليين بالمناطق النائية بأهمية المشاركة والانخراط في الأنشطة التنموية، والتفاعل مع الدوائر الحكومية في تخطيط المشروعات وتنفيذها، ومن ثم تفعيل المواطنة النشطة.

5 – تنظيم برامج توعوية من خلال وسائل الإعلام؛ بهدف توعية المواطنين المحليين بحقوقهم المدنية والسياسية، مع أهمية الالتزام بالواجبات تجاه مجتمعهم المحلي، ووطنهم الأكبر، وضرورة المشاركة الفعالة في الحفاظ على أمن المجتمع وهويته الوطنية.

6 – ضرورة تدريب وتكوين الكوادر المحلية من المواطنين بالمناطق الصحراوية، ليكونوا رواداً ورائدات تنمويين، يقومون بنشر الوعي التنموي ونقله إلى أقرانهم من المواطنين المحليين.

7 – ضرورة تضمين أهداف خطط التنمية الخمسية نحو الارتقاء بمستويات المعيشة لدى السكان بالمناطق الصحراوية، والارتقاء بالخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية لتلك المناطق، عن طريق وضعها على قائمة الأولويات في خطط التنمية.

8 – الحرص على تزويد خدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي للسكان بالمناطق الصحراوية، وتمكينهم من حقوقهم المدنية والسياسية، حتى يشعروا بأهميتهم في بناء المجتمع وتنميتهم، وعدم شعورهم بالعزلة أو التهميش، ومن ثم زيادة درجة انتمائهم وولائهم للوطن.

9 – زيادة الوعي الاجتماعي بدور شركات النفط في تنمية المجتمعات المحلية، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه البيئات التي تعمل فيها، وصيانتها، وذلك بالعمل على تقديم المساعدات، والإسهام في تنمية المرافق والخدمات، وكذا دمج المواطنين في أعمال الشركات سواء عن طريق تشغيلهم والاستفادة من خبراتهم وقدراتهم، أو عن طريق تدريبهم على بعض الأعمال، أو الإسهام في توجيههم ومساعدتهم في تكوين مشروعات صغيرة، تمكنهم من تزويد دخولهم ورفع مستوى معيشتهم.

المراجع :

ابن منظور. (2000). **لسان العرب.** بيروت: دار المعارف، مادة (و ط ن).

إيفان، كارين. (1998). **تشكيل المستقبليات.** ترجمة خميس 2000، المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، دمشق، سورية.

جمال سند السويدي. (2001). نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين: كلية التربية، 18.

سارة أشرف البلتاجي. (2014). الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية لتداعيات ثورة 25 يناير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

سامح فوزي. (2007). **المواطنة.** سلسلة تعليم حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

السيد يسين. (2005). **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي.** القاهرة: دار ميربت.

ظاهر محسن الجبوري. (2010). مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد (1)، الموصل، 5.

عبدالله بن سعيد القحطاني. (2010). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض: 47 – 66.

علي أسعد وطفة. (2003). نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر،

مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد 108، السنة 29، 133.

علي جلبي. (2013). الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد 25 يناير نموذجاً، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، خلال الفترة من 30 – 31 آذار/ مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

علي خليفة الكواري. (2001). مفهوم المواطنة في الدولة القومية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

علي ليلة. (2007). **المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

فتحي هلال. (2000). **تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت**. الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية.

فهد إبراهيم الحبيب. (2010). تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مركز آفاق للدراسات والبحوث، متاح على الإنترنت " <http://aafaqcenter.com/post/22> ".

فهمي هويدي. (1995). المواطنة في الإسلام. مقال منشور **بجريدة الشرق الأوسط**، العدد 5902، الأربعاء 25/ 1/ 1995م.

لوشن حسين. (2009). **المواطنة توجه إستراتيجي للخصوصية والتقويم الثقافي**. جامعة بجاية، الجزائر.

ليث زيدان. (2007). مفهوم المواطنة في النظام الديموقراطي، **الحوار المتمدن**، العدد 1993، 2.

ماري روز زلزل. (2006). المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية: المواطنة النشطة؛ مسؤولية الوفاء بالحقوق، ورقة عمل أعدت لورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حول المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية 12، 13 أيار 2006، بيروت.

المجلس الأعلى للتخطيط. (2014). **إستراتيجية التنمية الثالثة (2020 – 2040)**. سلطنة عمان.

محمد زين العابدين عبد الفتاح. (2011). مستويات المواطنة، شباب مصر، **مجلة شباب مصر**، يوم 18/ 06/ 2011.

محمد عاطف غيث. (2000). **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

الموسوعة العربية العالمية. (1996). **مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع**. الرياض.

الموسوعة العربية العالمية. (1996). **موسوعة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع**. الرياض.

هناء الجوهري. (2010). المتغيرات البيئية (الفيزيقية والاجتماعية) لنوعية الحياة، في محمد الجوهري وآخرون، **علم اجتماع البيئة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

Bishop, M., and Price, S. (2001). Quality of life in rehabilitation counseling: Making the philosophical practical. *Rehabilitation Education*, 15 (3), 201-212.

Bourdieu, P. (1986) 'Forms of Capital, in Richardson, John G, (Ed) *Handbook of Theory and research for the Sociology of Education*, Connecticut Green Wood press.

Brannan, T., Peter, J. and Stoker, G. (2006). Active citizenship and effective public services and programmers: How can we know what really works?", 2006. Available on line at: http://usj.sagepub.com/content/43/5-6/993 (24\7\2011) <http://usj.sagepub.com/content/43/5-6/993%20(24\7\2011)>.

Canberra (2000) Canberra: building social capital, Australian Capital Territory.

Coleman, J. (1988). Social capital in the creation of human capital. *The American Journal of Sociology*, Vol.94: 95-120.

Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity*. Toronto: Penguin.

Gilman, R., Easterbrooks, S., and Frey, M. (2004). A preliminary Study of Multi-dimensional life satisfaction among deaf/hard of hearing youth across environmental settings. *Social Indicators' Research*, 66, 143-166.

Goul, A. and Jensen, H. (2002). Citizenship, changing labor markets and welfare policies: An introduction, Jorgen Goul Andersen and Per H. Jensen (Eds.), Changing Labour Markets, Welfare Policies and Citizenship, Bristol: The Policy Press, 1-13.

Haviden, B. and Johansson, H. (2014). Citizenship in Nordic welfare states: Dynamics of choice, duties and participation in a changing Europe <http://www.google.com/books?hl=en&lr=&id=gf6U62PqoYc-C&oi=fnd&pg=PP1&dq=Hvinden+and+Johansson,+2007&ots=l6qf-s8yvnD&sig=P7H712HkFdMjBtBZMG9rDDYp2ec>, Rutledge, USA and Canada.

Hester, M. (2010). The limits of patient power; Examining active citizenship in dutch health care, A doctoral Degree at Dissertation Erasmus University Rotterdam, The Netherlands. Available on line at: <http://repub.eur.nl/res/pub/21191/proefschriftHestervandeBovenkamp.pdf> (24\7\2011).

Hoskins, B., Jesinghaus, J., Mascherini, M. and Munda, G. (2006). Measuring active citizenship in Europe, Institute for the Protection and Security of the Citizen, European Communities, 2006, Joint Research Centre, Institute for the Protection and Security of the Citizen P. 12.

Hoskins, B., Villalba, C. and Sisana, M. (2012). The 2011 civic competence composite indicator, Measuring young people's competence across europe based on the IEA International Citizenship and civic education study. Publications Office of the European Union.

Hoskins, B., Mascherini, M. (2008). Measuring active citizenship through the development of a composite indicator, pp. 459,460 Available on line at: "<http://www.springerlink.com/content/p2811363230422n4/>"

Jansen, N. and Dekkers, H. (1991). Social cohesion and integration: Learning Michalos, A.C. (1991). Global Report on Student well-being: Volume L Life Satisfaction and Happiness. New York: Springer-Verlag.

Jochum, V. Pratten, B. and Wilding, K. (2005). Civil renewal and active citizenship: a guide to the debate, The National Council for Voluntary Organizations

(NCVO), London, 2005,P. 7, Available online at: http://www.ncvo-vol.org.uk/(17/10/2012).

MacDonald, L. (2003). Traditional approaches to citizenship education globalization, to wards a peace education frame work. A doctorate Dissertation Dalhousie University. Canada.

Myers, D. and Diener, E. (1995). Who is happy? *Psychological Science*, V, 6, N(1), January,pp.10-19.

O'Brien, M. and Salonen, T. (2011). Child poverty and child rights meet active citizenship; A new Zealand and Sweden case study", Childhood, 18(2) 211-226 Available on line at: http://www.cpag.org.nz/assets/Articles/120621%20child%20poverty%20and%20rights%20MO%20TS.pdf (13\5\2014).

Peter, P. & Arnab K., (2010). Associations, Active citizenship, and the quality of democracy in Brazil and Mexico". Available on line at: <http://www2.ids.ac.uk/gdr/cfs/pdfs/HoutzagerAcharya%20Assoc%20and%20Active%20-Citizenship%20TS2010.pdf> (24\7\2011)

Putnam, R. (1993). The prosperous community: Social capital and public life, *The American Prospect*. Vol. 13, pp 35-42.

Putnam, R. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of american community*. New York, Simon & Schuster.

WHOQOL Group (1995). The World Health Organization Quality of Life Assessment,-Position paper from the World Health Organization, Social Science & Medicine <http://www.sciencedirect.com/science/journal/02779536>, Volume 41, Issue 10 <http://www.sciencedirect.com/science/journal/02779536/41/10>, November 1995, Pages 1403-1409.

Yitzhak, B. and Philips, D. (2000) Indicators of social quality and social exclusion at national and community level. *Social Indicators Research*, Vol. 50, no. 3, (June 2000), P.332-333.

قدم في: أبريل 2014

أجيز في: يوليو 2015